ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/319557919

# تداعيات إنهيار أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية للجزائر

**Conference Paper** · May 2017

CITATIONS
0

READS
1,279

**2 authors**, including:

Khayreddine Belaaze
Université 20 août 1955-Skikda
**11** PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

All content following this page was uploaded by Khayreddine Belaaze on 09 September 2017.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

# تداعيات إنهيار أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية للجزائر

أ.د. رابح خوني[1]

د. خيرالدين بلعز[2]

[1] رابح خوني، أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، البريد الإلكتروني:khouni28302@yahoo.com

[2] خيرالدين بلعز، أستاذ مساعد، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، البريد الإلكتروني:kbelaaze@gmail.com

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، فإعتماد الجزائر على مورد وحيد في إقتصادها يعرضها لمخاطر حدوث أزمات إقتصادية بمجرد إنهيار أسعار النفط، فرغم إستفادتها من "الظفرة السعرية" في منتصف السبعينات من القرن الماضي والعشرة سنوات الأولى من مطلع الألفية من خلال الفوائض المالية الكبيرة، إلا أنها لم تنجح في وضع أسس إقتصاد متين مبني على التنوع والتكاملية بين مختلف القطاعات، خلال الأزمة الحالية ظهرت هشاشة الإقتصاد الجزائري، فتداعياتها أثرت على جميع القطاعات، بداية من تراجع الصادرات وإختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات، تقليص الإنفاق نتيجة ضعف إيرادات الدولة بسبب إنخفاض الجباية البترولية، تأكل إحتياطي الصرف بصورة سريعة، إرتفاع معدلات التضخم نتيجة خفض قيمة العملة وكذا رفع أسعار المواد الطاقوية، مما أجبر الحكومة على إسراع في وضع بدائل مؤقت من خلال البحث عن مصادر أخرى للإيرادات وتقليص الواردات.

**الكلمات المفتاحية:** الصدمات البترولية، التوازنات الإقتصادية، التبعية الإقتصادية، التجارة الخارجية، الإقتصاد الجزائري.

**Abstract:**

This study aims to explore the effects of a decline in the price of oil on Algerian economy, the over-reliance on one resource put it in front of economic crisis once the collapse of oil prices, although the benefit of "price boom" in the middle of the seventies of the last century and the first ten years of the millennium by considerable financial surpluses, But it failed to laying the foundations of a strong economy based on diversity and complementarity between different sectors, during the current crisis, the fragility of the Algerian economy surfaced, They started From decline in exports, the trade imbalance and the balance of payments, public spending cuts, as a result of the weakness of government revenues, foreign exchange reserves decline and high inflation rate as a result of devaluation, as well as raising the prices of energy, the government was forced to accelerate in a temporary alternatives by looking for other sources of revenue and reducing imports.

**keywords**: Oil shocks, economic balances, economic dependency, foreign trade, the Algerian economy.

**المقدمة:**

يعتبر النفط من الموارد العالمية الإستراتيجية حيث يعتبر شريان الإقتصاد العالمي، فالذهب الأسود كما أطلق عليها يعد مورد هام بالنسبة لبعض الدول، كما يعد من مدخلات الهامة في بعض الإقتصاديات الصناعية على إعتباره من بين أهم مصادر الطاقة، فرغم إتجاه بعض الدول نحو الطاقات البديلة يبقى للنفط مكانة هامة، وقد برزت مكانته مع منتصف سبعينات القرن الماضي بإستخدامه كسلاح إقتصادي من قبل بعض الدول العربية، كما ساهم في تحقيق فوائض مالية كبيرة للدول المصدرة خاصة مع نهاية السبعينات و مطلع الألفية.

وتتمتع الجزائر بإمكانات كبيرة في هذا المجال، حيث رصدت مبالغ هائلة لتعزيز إستثماراتها في هذا القطاع، حيث يعتبر المورد الأول لإيرادات الدولة ويمثل أكثر من 97 بالمائة من صادراتها، غير أن الإعتماد المطلق عليه شكل خطرا دائما على إقتصاد الجزائر وإقتصاديات الدول المصدرة له، فمبجرد أن تنخفض الأسعار تصبح العديد من الإقتصاديات في وضعية حرجة.

فبسبب إرتباط أسعار النفط مع بعض المتغيرات الإقتصادية مثل العرض والطلب وبعض العوامل الجيوسياسية مثل الصراعات والتوترات العسكرية، يجعل أسعار النفط تتقلب بشكل مستمر، ورغم أن الدول المصدرة تجد بعض الحلول لتجاوز هذه التقلبات، إلا أنها تبقى ظرفية وغالبا ما تسبب إختلالات هيكلية في إقتصاديات هذه الدول، فالأزمة التي تعرضت لها الجزائر مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي بسبب تراجع أسعار النفط لا تزال في الأذهان، خاصة تداعياتها التي مست كافة الأصعدة.

من خلال ما تقدم به في العرض السابق يمكن صياغة إشكالية الورقة البحثية في التساؤل التالي:

- **فيما تمثلت إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية للجزائر؟**

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- عرض تطور الأزمات المرتبطة بأسعار النفط؛
- تقديم نظرة عامة حول العوامل التي كانت سببا في إنهيار أسعار النفط؛
- تحليل التأثيرات التي مست التوازنات الإقتصادية الكلية للجزائر؛
- شرح لأهم التدابير التي إنتهجتها الجزائر لتخفيف من حدة الأزمة.

ولقد تم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالي:

- كرونولوجيا الأزمات النفطية؛
- أسباب إنهيار أسعار النفط 2014؛
- مكانة قطاع النفط في الإقتصاد الجزائري؛
- تأثيرات الأزمة الحالية على التوازنات الإقتصادية الكلية للجزائر؛
- التدابير الحكومية المستعجلة لتخفيف من الأزمة.

## أولا: كرونولوجيا الأزمات النفطية (1970-2016)

لم تكن الأزمة الحالية الوحيدة التي مست تقلبات أسعار النفط سواء من خلال الإنخفاض الحاد أو الإرتفاع الكبير، فمنذ إكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية عرفت أسعاره تذبذبات، ففي سنة 1859 كان سعر الغالون الواحد من النفط يساوي 50 سنت (البرميل يساوي 40 غالون) أي أن البرميل الواحد يساوي 20 دولار أمريكي، قبل أن تنهار الأسعار في السنة الموالية وتستقر عند حاجز 9.6 دولار للبرميل [1].

وخلال الفترة الحديثة شهدت السوق النفطية تذبذبات عديدة بسبب عوامل مختلفة حيث يمكن إبراز أهم هذه الإختلالات في الشكل التالي.

**الشكل رقم (1): إنعكاسات العوامل السياسية والإقتصادية على أسعار النفط (1970-2015)**

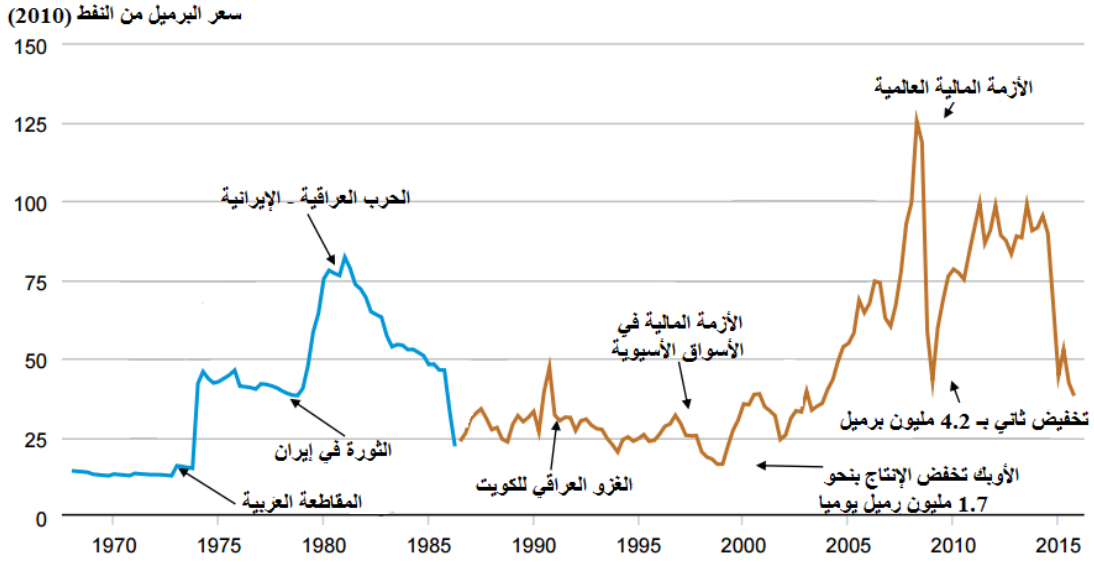


Source: EIA, **What drives crude oil prices?**, US energy information administration, Washington, DC, USA, March 2016, p2.

### 1- أزمة المقاطعة العربية 1973:

جاءت هذه الأزمة في أعقاب الحرب العربية ضد الكيان الصهيوني، حيث لجأت بعض الدول العربية إلى سلاح مقاطعة تصدير النفط للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك كرد فعل على مساندة الأخيرة للكيان الصهيوني، ولقد كانت هذه المقاطعة فعالة حيث كان التأثير كبير على أسعار المواد الطاقوية، خاصة إذا علمنا أن إنتاج الدول العربية في تلك الفترة كان يمثل حوالي 30 بالمائة من الإنتاج العالمي، بالإضافة إلى إرتباط الأسواق العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بصادرات الدول العربية.

وقد أطلق على هذه الأزمة بالصدمة النفطية الأولى، زما زاد من حدة الأزمة هو حدوثها في وسط فوضى النظام النقدي الدولي، خاصة بعد تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن القاعدة الذهبية وإنهيار نظام

بروتن وودز، وكذا تباطئ الإنتاج الأمريكي للنفط، فقد إرتفع سعر البرميل من النفط من 3 دولار إلى 12 دولار أمريكي.

ولقد تبعت هذه الصدمة صدمة ثانية سنة 1979 وقد أطلق عليها بالصدمة النفطية الثانية، وقد إرتبطت إيضا بعوامل سياسية تتمثل في قيام الثورة الإيرانية التي كانت تعد لاعب رئيسي في السوق النفطي، فحدوث هذه الثورة أدى إلى إنخفاض إنتاج هذه الأخيرة، فقد إنخفض الإنتاج الإيراني من 6 مليون برميل في اليوم إلى أقل من 2 برميل يوميا وبالتالي إلغاء التصدير، هذه الوضعية أدت إلى إرتفاع حاد وفي ظرف قصير لسعر البرميل، حيث تجاوز حاجز 39 دولار للبرميل.

وقد صنفت هذه الأزمة من بين أكبر الأزمات وذلك لتداعياتها الكبيرة على الإقتصاد العالمي والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية: [2]

- إرتفاع سعر النفط من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 39 دولار، أي الإنتقال من 43 دولار سنة 1974 إلى 82 دولار سنة 1980 بأسعار الحالية، وهو ما لم يحصل حتى سنة 2005؛
- سرعة تغير الاسعار حيث بلغت نسبة 210 بالمائة مابين 1973–1974 و 135 بالمائة مابين 1979–1980، وهي أكبر نسب تغير سجلتها أسعار النفط؛
- مدة تعافي الأسعار ورجوعها للمستوى الذي كانت عليه إستغرقت من 4 إلى 5 سنوات، فمثلا صدمة 1990 و 2001 إستغرقت 9 أشهر فقط؛
- الإرتفاع الحاد في نسب التضخم نتيجة السياسات النقدية المتبعة لتخفيف من أثر الأزمة؛
- تراجع المخزونات الإستراتيجية في كبرى الدول المستهلكة نتيجة الإقتطاعات التي حدثت لتفادي الأزمة.

**1-سياسة منظمة الأوبك (1985 – 1986):**

إن ما ميز هذه الأزمة عن الأزمة الأولى هو أنها عرفت إنخفاض حاد للأسعار، حيث إنخفضت الأسعار في النصف الثاني من سنة 1986 إلى 12 دولار للبرميل لتعود إلى المستويات التي كانت عليها سنة 1974، وقد كان سبب هذه الإنهيار في الأسعار يرجع إلى السياسة التي إنتهجتها الأوبك، حيث قررت رفع الإنتاج بحوالي 4 مليون برميل يوميا، أكثر من نصف هذه الزيادة جاءت من طرف السعودية وهذا من أجل رفع حصتها في السوق النفطية، حيث تراجعت بحوالي 30 بالمائة منذ سنة 1973 [3].

رغم أن بعض دول الأوبك إستعادة حصتها السوقية (السعودية وبعض دول الخليج) غير أن أسعار النفط تراجعت بشكل كبير، مما أدى إلى تأثر بعض الدول النفطية مثل: الجزائر وإيران، في حين إستفادت دول أخرى من هذا التراجع على غرار الدول الصناعية التي تعتمد على المواد الطاقوية بشكل كبير في مدخلاتها، حيث عرفت أسعار بعض السلع تراجع محسوس.

كما أن تراجع الإستهلاك العالمي للنفط ساهم هو الأخر في تراجع الطلب، حيث إنخفض الطلب مابين سنة 1979 و 1985 بحوالي 9 مليون برميل يوميا أي 14.5 بالمائة [4].

**2- الركود الإقتصادي في أمريكا (1990 – 1991):**

لقد كان للأزمة العسكرية في الخليج دور كبير في الركود الإقتصادي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الغزو العراقي للأراضي الكويتية، كان سببا في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت متبوعة بفقدان الثقة من قبل الشعب الأمريكي ورجال الأعمال، حيث أصيب الأفراد بقلق نتيجة لما يحدث في الخليج وإحجامهم عن الإنفاق على الإستهلاك، خاصة إن علمنا أن الإنفاق الإستهلاكي يعتبر إحدى محددات النمو في الإقتصاد الأمريكي [5].

إن المكانة التي كانت تتمتع بها كل من العراق وإيران – معدل الإنتاج اليومي أكثر من 4 مليون برميل – بالإضافة إلى بعض الدول الخليج ساهم في إرتفاع الأسعار في ظل المخاوف السائدة، حيث إرتفاعت أسعار النفط بحوالي 25 بالمائة، لتقارب حاجز 30 دولار في سبتمبر 1990، قبل أن تعود مجددا عند عتبة 18 دولار في جوان 1991.

**3- الأزمة الأسيوية (1997 – 1998):**

يكمن السبب الرئيسي في الأزمات المالية لبعض دول جنوب أسيا في الإنخفاض الحاد والمفاجيء لمؤشرات الأسواق المالية بالإضافة إلى سعر صرف العديد من العملات المحلية على غرار الباهت التايلندية، التي إنخفضت بنحو 20%، الرينكت الماليزية التي إنخفضت هي الأخرى بنحو 30% بالإضافة إلى الوون الكورية بنحو 35%، في حين عرفت البورصات إنهيار في قيمة المؤشرات خاصة في تايلندا بـ 84% وكوريا بـ 70%، نفس الشيء حدث في السوق العقارية التي لم تسلم من تبعات هذه الإنهيارات حيث فقدت 90% من قيمتها.

ويمكن إيجاز أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة إلى:[6]

- سوء إدارة أسعار الصرف وسوق العملات، حيث بقيت عملات الكثير من الدول الأسيوية مثبتة مقابل الدولار رغم إرتفاع هذا الاخير؛
- تشجيع التدفقات الرأسمالية الأجنبية قصيرة الأجل، مما أدى إلى إرتفاع عمليات المضاربة خاصة في المشاريع العقارية؛
- التمتع بقدر قليل من الشفافية في المؤسسات المالية بالإضافة إلى الفساد الإداري؛
- إنتشار ما يسمى "بالعدوى" -contagion– خاصة في ظل الإنفتاح الإقتصادي لبعض الدول الأسيوية.

وتعتبر الدول الأسيوية ثالث الفاعلين في الطلب على النفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فدخول هذه الدول في دوامة الأزمة أدى إلى إنخفاض الطلب على النفط وبالتالي وجود فائض في المعروض أدى إلى إنخفاض الأسعار.

حيث إنخفضت أسعار النفط إلى حدود 8 دولار للبرميل مما أدى إلى حدوث أزمة إقتصادية في روسيا سنة 1998 [7].

**4-الأزمة المالية العالمية (2007 – 2009):**

وتعتبر أعنف أزمة مالية بعد أزمة 1929، حيث نجمت عن توريق القروض العقارية، وإنتقلت هذه الأزمة من أزمة عقارية إلى أزمة مالية بسبب إنهيار العديد من البنوك وإنخفاض أسواق الأسهم، قبل أن تصبح أزمة إقتصادية نتيجة تداعياتها التي أثرت على نسب نمو التشغيل، الإنتاج والتبادلات التجارية.

وقد شهدت ثلاث مراحل حيث تعود المرحلة الأولى للأزمة إلى سنة 2000 وسقوط قيم الأصول التكنولوجية بالإضافة إلى اعتداءات التي وقعت في سبتمبر 2001، حيث أجبر الفيدرالي الامريكي على ضخ سيولة معتبرة في الأسواق المالية ومعه إنخفضت معدلات الفائدة، أما المرحلة الثانية فإمتدت من سنة 2004 إلى 2007، حيث شهدت فترة تضخمية وإرتفاع في معدلات الفائدة مما أدى إنهيار أسعار العقار، ومنذ سنة 2008 إنتقلت الأزمة لتصبح مالية بعد إنهيار البنوك وشركات التأمين، بالإضافة إلى تراجع الإنفاق وبالتالي الإنتاج مما أدى إلى إنخفاض الطلب على المواد الطاقوية.

وعرفت هذه الأزمة تداعيات كبيرة على قطاع النفط، حيث إنخفضت أسعار النفط من 145 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى 41 دولار في ديسمبر 2008، أي إنخفاض بأكثر من 70 بالمائة في ظرف خمس أشهر [8].

**5-الأزمة الحالية (2014 - ):**

لقد عرفت أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014 إنخفاض مستمر، هذا الإنخفاض بدأ منذ الشهر السادس من سنة 2014، حيث كان سعر البرميل من النفط يقدر بـ 111 دولار (البرنت) ليبلغ في فيفري 2015 حوالي 58 دولار، قبل أن يستقر طيلة سنة في حدود 40 دولار، وقد ظلت الأسعار تحت حاجز 60 دولار منذ جويلية 2015 إلى غاية ديسمبر من نفس السنة، قبل أن تنزل تحت حاجز 40 دولار بداية من منتصف ديسمبر 2015 إلى غاية مارس 2016، والجدول التالي يوضح التذبذب في أسعار النفط منذ جوان 2014 إلى غاية مارس 2016.

**الجدول رقم(1): تطور أسعار النفط (البرنت) في السوق العالمية (جوان 2014-مارس 2016)**

| التاريخ | جوان 2014 | أوت 2014 | أكتوبر 2014 | ديسمبر 2014 | مارس 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| السعر (الدولار) | 112.23 | 99.31 | 89.63 | 61 | 56.14 |
| التاريخ | جويلية 2015 | أكتوبر 2015 | ديسمبر 2015 | جانفي 2016 | مارس 2016 |
| السعر (الدولار) | 53.10 | 48.87 | 39.19 | 35.55 | 40.40 |

المصدر: من إعداد الباحثين

**ثانيا: أسباب أنهيار أسعار النفط 2014-2016**

عكس الأزمات السابقة التي كانت إما بسبب عوامل سياسية أو إقتصادية، فإن الأزمة الحالية تعتبر أزمة متعددة الأبعاد، فالإنخفاض الحاد لسعر البرميل من النفط خلال النصف الثاني سنة 2014، يرجع إلى توفر جملة من العوامل التي كانت سبب في إنهيار الأسعار، حيث أرجعها تقرير البنك العالمي في أربع عناصر: [9]

التطورات في العرض والطلب، التغيرات في أهداف منظمة الأوبك، التطورات الجيوسياسية، إرتفاع قيمة الدولار.

وعلى العموم يمكن إبراز أهم العوامل التي كانت سببا في إنهيار أسعار النفط في النقاط التالية:

1- **التغيرات في سوق النفط العالمية:** ويقصد بها تأثير العوامل الإقتصادية على العرض والطلب، حيث شهد العالم في سنة 2014 تراجع حجم النمو في الدول الناشئة –البرازيل، الصين، الهند وروسيا- حيث تعتبر الصين ثاني أكبر إقتصاد عالمي ومن أكبر مستهلكي المواد الطاقوية في العالم، حيث تراجع الطلب من هاته الدول مع بداية سنة 2014، ففي الصين مثلا تراجع النمو الإقتصادي من 8 بالمائة في جويلية 2013 إلى 7.3 بالمائة في جويلية 2014، ليزل تحت حاجز 7 بالمائة في جانفي من السنة الحالية، علما أن نسبة النمو الإقتصادي في الصن سنة 2011 هي 9.6 بالمائة، نفس الحالة بالنسبة للبرازيل التي دخلت في ركود إقتصادي منذ جويلية 2014، وتراجعت وراداتها بنسبة 25 بالمائة في ظرف ستة أشهر، بالإضافة إلى تغير السياسة الأمريكية في المجال الطاقوي رغبة منها في التخلص من التبعية الطاقوية، فمع مطلع سنة 2012 بدأت وتيرة الإنتاج في الإرتفاع حيث إنتقلت من 5 مليون برميل يوميا سنة 2012 إلى أكثر من 9 مليون برميل سنة 2014، كما لجأت إلى النفط الصخري كبديل إستراتيجي خاصة في ظل قصر دورة حياة الأبار الصخرية (3-5 سنوات)، بالإضافة إلى إعتمادها على الوقود الحيوي (الإيثانول) خاصة من المحاصيل الزراعية، حيث تنتج الولايات المتحدة الأمريكية 44 بالمائة من الإنتاج العالمي، كما شرعت في وقت سابق إلى تخفيض كمية المخزون الإحتياطي.

2- **التطورات الجيوسياسية:** لا شك أن هذا العامل يعتبر أيضا مهما خاصة إذا رأينا دور الصراعات الجيوسياسية في حدوث الأزمات النفطية ( 1973 – 1990)، فالصراع الإقليمي في بعض المناطق على غرار الشرق الأوسط والخليج العربي وأوروبا الشرقية كان له سببا في إنهيار الأسعار، فرفع العقوبات الأمريكية على إيران وبالتالي السماح لها بتصدير كمية إضافية ساهم في تدهور الأسعار، خاصة إذا علمنا أن إيران تعتمد بنسبة كبيرة على النفط في إقتصادها، كما لجأت دول أوروبية إلى فرض حظر على شراء النفط والغاز الروسي وبالتالي التأثير على إقتصادها كرد فعل على ماحدث في أوكرانيا وجورجيا، بالإضافة إلى عودة بعض المناطق في ليبيا للإنتاج.

3- **التباين في مواقف الدول المصدرة:** تتمتع دول مجموعة الأوبك بمكانة هامة في السوق النفطية نتيجة لتغطيتها نسبة كبيرة من الطلب العالمي، حيث تنتج دول المجموعة أكثر من 37 مليون برميل يوميا، أي حوالي 40 بالمائة من الإنتاج العالمي بالإضافة إلى تمركز أكثر من 70 بالمائة من الإحتياطات في دول هذا التكتل، فبعد 3 أشهر من بداية الأزمة حاولت بعض الدول عقد إجتماع لمناقشة السبل الكفيلة دون إنهيار الأسعار، غير أن الإنشقاق الذي حدث وتباين وجهات النظر بين السعودية وبعض دول الخليج من جهة وباقي الدول حال دون الوصول إلى إتفاق، حيث رأت بعض الدول أن خفض كمية الإنتاج يمكن له أن يساهم في رجوع الأسعار لوضعها الطبيعي، غير أن السعودية رأت أن خفض كمية الإنتاج سيفقد دول المنظمة حصة سوقية هامة بسبب توفر البدائل (النفط الإيراني و الأمريكي)، ومع نهاية شهر مارس من سنة 2016 إتفقت دول المنظمة على تثبيت الإنتاج عند مستويات ديسمبر 2015.

4- **السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية:** لقد كان لسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة العكسية الموجودة بين الدولار وسعر النفط تجعل من السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية عامل محدد في إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط.

فما بين جوان 2014 و جانفي 2015 إرتفع سعر الدولار الأمريكي مقابل سلة العملات العالمية بنحو 10 بالمائة، فإرتفاع قيمة الدولار يؤثر على الطلب على النفط نتيجة إرتفاع التكلفة في الدول التي لا ترتبط إقتصاديتها بالدولار[10] ، والشكل الموالي يوضح العلاقة العكسية بين الدولار وسعر النفط .

**الشكل رقم (2): العلاقة العكسية بين إرتفاع قيمة الدولار وإنخفاض سعر النفط**

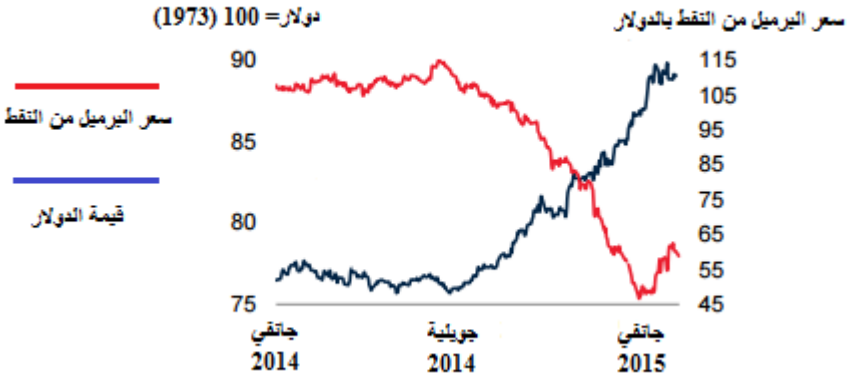


Source: John Baffes et All, **The great plunge in oil prices: causes, consequences and policy responses**, policy research note, world bank groupe, USA, 2015, P 12.

**ثالثا: مكانة قطاع النفط في الإقتصاد الجزائري**

يعتبر قطاع النفط العصب الحيوي للإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى غاية اليوم، حيث تمثل الصادرات الطاقوية أكثر من 95 بالمائة من إجمالي الصادرات، كما تساهم الجباية البترولية بـ 65 بالمائة من إيرادات الدولة، و حوالي 40 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وتوظف حوالي 2 بالمائة من اليد العاملة، حيث تعاني الجزائر من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

ومنذ سنة 2008 سجل الإنتاج الجزائري إنخفاض تدريجي، صاحبه زيادة الإستهلاك الداخلي خاصة على الكهرباء، حيث بلغ الإنتاج سنة 2013 أكثر من 49 مليون طن لكن بإنخفاض قدره 5 بالمائة عن السنة التي سبقته، ورغم كون قطاع المحروقات من القطاعات الواعدة والمهمة في الجزائر ليس فقط لكونه مصدر لإيرادات الدولة، لكن لطبيعة النشاط ايضا حيث حيث تستغل الجزائر 3 بالمائة فقط من المجال المنجمي للمحروقات، في حين تبقى أكثر من 28 بالمائة غير مستغلة و حوالي 25 بالمائة في مجال البحث .[11]

ورغم الإقدام على إستثمار أكثر من 11 مليار دولار سنة 2013 على عمليات التنقيب والبحث بإنجاز أكثر من 90 بئر، إلا أن عائد الإستثمار لم يكن مربحا، كما أن الصادرات الجزائرية من النفط الخام إنخفضت 31.9 مليون طن سنة 2012 إلى 28.1 مليون طن سنة 2013 أي بحوالي 12 بالمائة[12].

غير أن العديد من التحديات التي تواجه قطاع النفط تجعل من الإعتماد على هذا المورد الحيوي كقاطرة للإقتصاد الوطني عامل فيه الكثير من المجازفة، ومن بين هذه العوامل يمكن ذكر: [13]

- محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها ؛حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط (10) ،وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية.
- إن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، ولكن الدول المتقدمة قدرهتا على استيعاب التاريخ والتعامل معه تأثيرا على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية، وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل؛ بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها و ينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية والتي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية،وبالتالي فان انخفاض اسعار النفط سيؤثر تاثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.
- إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد و تخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار،كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة، وعند وجود هذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره.

- إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا و انخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.
- إن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف،وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر،يضاف الى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال.

**رابعا: تأثيرات الأزمة الحالية على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**

لم تكن الأزمة النفطية الحالية الوحيدة التي ضربت الإقتصاد الجزائري، حيث صادفت الجزائر مشكلات مماثلة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث بدأت ملامح الأزمة تظهر بعد سنة 1986 وإنهيار أسعار النفط، ودخلت الجزائر في دوامة ورغم شروعها في سلسلة من الإصلاحات إلا أنها كانت محتشمة وغير فعالة حيث مست الجوانب التالية:[14]

- **الإصلاح الهيكلي** :يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار. تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في: ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخوصصة، تطبيق الأسعار الحقيقية تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.
- **السياسة المالية:** بهدف ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات، وذلك عن طريق عدة أدوات منها: تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته، رفع أسعار المنتجات والخدمات، وإزالة الدعم عن أسعار السلع، رفع الحواجز الجمركية على المنتجات( الوطنية والأجنبية) بغية رفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.
- **السياسة النقدية:** تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة،وذلك من خلال: رفع أسعار الفائدة، تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي، التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.
- **السياسة التجارية وإدارة المديونية:** تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، ومن ثم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية، وأهم هذه الإجراءات هي: تحرير التجارة الخارجية، ترشيد قطاع التعريفة الجمركية، تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة، تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى إستراد الديون، إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.

أما عن الأزمة الحالية فيمكن إبراز أهم تداعياتها على الإقتصاد الوطني في المحاور التالية:

**1- التأثيرات على قطاع التجارة الخارجية:**

لقد شهد قطاع التجارة الخارجية إنتكاسة كبيرة، بداية من سنة 2012، حيث سجل أول تراجع في حجم الصادرات، من 71.66 مليار دولار سنة 2011 إلى 70.58 مليار دولار سنة 2012، ثم 63.32 مليار دولار و60.14 مليار دولار في سنتي 2013 و2014 على التوالي، أما عن تداعيات تراجع أسعار النفط على التجارة الخارجية، فقد سجل ميزان التجاري عجزا لأول مرة منذ 15 سنة، حيث قدرت حجم الصادرات الإجمالية في تسع أشهر الأولى من سنة 2015 بـ 28.86 مليار دولار مقابل أكثر من 48 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014 أي تراجع بنسبة 40 بالمائة، وقد سجلت التجارة الخارجية عجزا في التبادلات التجارية خلال تسع أشهر الأولى من سنة 2015 بـ 10.33 مليار دولار مقابل فائض بأكثر من 4 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014 ومن المتوقع أن يتجاوز العجز أكثر من 14 مليار دولار، والجدول التالي يوضح تطور حجم التجارة الخارجية من سنة 2010 إلى غاية 2015.

الجدول رقم (2): تطور حجم التجارة الخارجية للجزائر (2010-2015)

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 (*) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 56.12 | 71.66 | 70.58 | 63.32 | 60.14 | 28.86 |
| الواردات | 38.89 | 46.92 | 51.56 | 51.56 | 58.33 | 39.19 |
| الميزان التجاري | 17.23 | 24.74 | 19.02 | 11.76 | 1.81 | -10.33 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير المديرية العامة للجمارك ووزارة التجارة

(*): أرقام التسع أشهر الأولى.

أما الصادرات من النفط الخام فقد سجلت هي الأخرى تراجع كبير سواء من حيث الحجم أو القيمة بسبب تدني أسعار النفط، فمنذ سنة 2012 بدأت وتيرة الإنتاج والتصدير في التراجع، حيث تراجع حجم الصادرات من النفط الخام من 254.6 مليون طن سنة 2011 إلى 250.4 مليون طن سنة 2012، ثم إنخفض تحت حاجز 200 مليون طن سنة 2014، الأسعار هي الأخرى ساهمت في تراجع قيمة الصادرات بسبب إنخفاض سعر البرميل من 112.9 دولار كمتوسط سنة 2012 إلى 100 دولار سنة 2014 و 55.56 دولار سنة 2015، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات النفطية خلال تسع أشهر الأولى لسنة 2015

أكثر من 8 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح تطور حجم وقيمة الصادرات من النفط الخام خلال سنوات 2010 – 2015.

الجدول رقم (3): تطور حجم وقيمة الصادرات النفطية الخام للجزائر (2010–2015)

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015(*) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات (القيمة مليار دولار) | 20.72 | 28.74 | 27.75 | 24.32 | 18.34 | 8.04 |
| الحجم (مليون طن) | 258.7 | 254.6 | 250.4 | 223.1 | 184.5 | 144.4 |
| السعر المتوسط (دولار) | 80.2 | 112.9 | 111 | 109 | 100 | 55.56 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

(*): أرقام تخص تسع أشهر الأولى من سنة 2015.

**1- التأثيرات على الإيرادات والموازنة العامة، ميزان المدفوعات:**

بما أن الجباية البترولية تعد مصدر مهما للدولة في تحصيل إيراداتها فإن أي إختلال يصيب أسعار النفط سوف يؤثر لا محالة على إيرادات الدولة، فبعدما كانت تمثل أكثر من 37 بالمائة من إجمالي الإيرادات طيلة 5 سنوات تراجعت إلى 34 بالمائة سنة 2016، فتراجع الأسعار حتم على الدولة البحث عن موارد جديدة خارج الجباية البترولية، وذلك من خلال فرض المزيد من الرسوم والضرائب، والجدول التالي يوضح توزيع الإيرادات في قوانين المالية من 2013 إلى 2016.

**الجدول رقم (4): حجم الإيرادات، الجباية البترولية والموارد العادية (مائة ألف دينار)(2013-2016)**

| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| الإيرادات | 3.820.000 | 4.218.180 | 4.684.650 | 4.747.430 |
| الجباية البترولية | 1.615.900 | 1.577.730 | 1.722.940 | 1.682.550 |
| الموارد العادية | 2.204.100 | 2.640.450 | 2.961.710 | 3.064.880 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قوانين المالية (2013-2016)

ونتيجة لترجع حجم الصادرات خلال 2014 و 2015، وعدم قدرة الدولة على التحكم في وارداتها، سجل ميزان المدفوعات هو الأخر عجزا في سنتين متتاليتين، فبعدما حقق رصيد إيجابي في سنة 2012 بـ 12 مليار دولار و سنة 2013 بـ 130 مليون دولار، عرف الميزان التجاري عجز بقيمة 20.8 مليار دولار خلال تسعة أشهر الأولى لسنة 2015.

الجدول رقم (5): ميزان المدفوعات للجزائر مابين 2012 و 2015

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015(*) |
|---|---|---|---|---|
| ميزان المدفوعات (مليار دولار) | 12.06 | 0.13 | -5.88 | -20.81 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات وأرقام بنك الجزائر

(*): أرقام خاصة بتسعة أشهر الأولى.

ورغم أن الإنفاق العام من المنتظر أن ينخفض خلال السنة الحالية بموجب قانون المالية 2016 بنسبة 8.8 بالمائة ليصل إلى 7984.2 مليار دج، إلا أن الميزانية سوف تعرف عجز بحوالي 17 بالمائة.

**2- التأثيرات على إحتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات:**

إن التداعيات الكبيرة التي أفرزها إنخفاض سعر النفط كانت لها وقع على رصيد إحتياطي الصرف، ففي الفترات السابقة إستفادت الجزائر من فائض تعاملاتها التجاري مع العالم الخارجي بسبب إرتفاع أسعار النفط، غير أن الوضعية الحالية التي تميز الإقتصاد الجزائر الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الواردات في توفير المتطلبات الأساسية من السلع والخدمات، أدت إلى تأكل إحتياطي الصرف من النقد الأجنبي، فبعدما كان

يقدر بـ 180 مليار مع نهاية 2014 إنخفض إلى 160 مليار دولار في مارس 2015، وفي حالة إستمرار الأوضاع على حالها من المرجح أن ينخفض تحت 100 مليار مع نهاية سنة 2016.

لقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد من خلال القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، حيث نصت المادة 10 على فتح حساب تخصيص خاص رقم 103-302 تحت عنوان "صندوق ضبط الموارد" حيث تقيد فيه فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وويتم من خلال هذا الصندوق ضبط نفقات وتوازن الميزانية كما يمكن إستخدامه لتخفيض الدين العام [15].

وقد سجل الصندوق مع نهاية سنة 2015 رصيد يقدر بـ 3081,9 مليار دج، من المنتظر إقتطاع منه ماقيمته 1803.7 مليار دج لتمويل عجز الخزينة، بالمقابل فإن القيمة المتوقعة لسنة 2016 لن تقل عن 500 مليار دج وبالتالي سوف يكون رصيد الصندوق مع نهاية السنة الحالية أكثر من 1700 مليار دج، ومن خلال ماسبق نلاحظ أن 40 بالمائة من موراد الصندوق من المتوقع إستهلاكها خلال السنة الحالية.

**3- التأثيرات على بعض المؤشرات الإقتصادية الأخرى (سعر الصرف ،التضخم):**

من أجل كبح التأثيرات الكبيرة لإنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري وكذا العمل على تخفيض الواردات من أجل التحكم في عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار والأورو بشكل تدريجي وعلى مراحل، حيث إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار خلال سنة 2015 بنسبة 20 بالمائة مقارنة بسنة 2014، حيث إنتقل سعر الدولار من 80.56 دينار جزائري إلى 100.44 دينار جزائري سنة 2015، نفس الشئ تقريبا مع الأورو لكل بنسبة متفاوتة حيث أن الإنخفاض لم يتجاوز 5 بالمائة سنة 2015.

**الجدول رقم (6): سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو (2012-2015)**

| سعر صرف الدينار | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| **مقابل الدولار** | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 100.44 |
| **مقابل الأورو** | 102.16 | 105.44 | 106.91 | 111.41 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات وزارة المالية

هذا الإنخفاض في قيمة صرف الدينار، صاحبه إرتفاع في نسبة التضخم التي قاربت 5 بالمائة، حيث أن إعتماد الجزائر على الواردات بشكل كبير وتخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية أدى إلى إرتفاع أسعار بعض السلع خاصة المستوردة.

**الجدول رقم (7): نسبة التضخم في الجزائر (2012-2015)**

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة التضخم | 8.89 | 3.25 | 2.92 | 4.78 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات وأرقام وزارة المالية

**خامسا: التدابير الحكومية المستعجلة لتخفيف من حدة الأزمة**

لقد حاولت الجزائر جاهدة إيجاد حلول ظرفية لتجاوز الأزمة، وذلك من خلال التأثير على بعض المؤشرات على غرار الواردات، أو زيادة بعض الرسوم والضرائب، تخفيض حجم الدعم، تخفيض الإنفاق خاصة في ميزانية التجهيز، إلغاء بعض الإستثمارات والإعتماد على التمويل الخارجي للإستثمارات الوطنية والأجنبية، حيث يمكن أن نورد أهم الإجراءات والتدابير التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتخفيف من حدة الأزمة في النقاط التالية:

**1- في مجال التجارة الخارجية:**

من أجل التحكم في إختلال الميزان التجاري، وضعت الجزائر العديد من الأليات لتحكم في حجم الواردات التي عرفت إرتفاع كبير طيلة عشر سنوات، حيث عمدت إلى إطلاق القرض الإستهلاكي من أجل تشجيع الإنتاج المحلي وكبح الواردات، فبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 15-114 يمكن للمواطنين المقيمين الإستفادة من منتجات ذات منشأ محلي عن طريق الدفع بالتقسيط، كما أولت الحكومة إهتمام لعملية إحلال الواردات من خلال إجبار بعض وكلاء علامات المركبات على الإستثمار في الجزائر بعد ثلاث سنوات من النشاط، بالإضافة إلى فرض رخص الإستيراد والتقيد الكمي لبعض الواردات، أما في مجال التصدير شرعت الجزائر تشجيع المتعاملين الخواص على الإنفتاح على الأسواق الدولية من خلال عمليات تصدير بعض المنتجات التي تعرف وفرة في السوق.

**2- في مجال الموازنة العامة:**

لقد جاءت الإجراءات التي تخص ترشيد الموازنة العامة متأخرة نوعا ما، حيث إنتظرت الحكومة إلى غاية منتصف سنة 2015 لتصدر قانون المالية التكميلي لنفس السنة الذي حمل بعض المواد التي تتيح الدولة الحصول على موراد إضافية وجديدة، حيث يمكن إبرازها في التالي: [16]

- مراجعة معدل الضريبة على أرباح الشركات لتصبح، 19 بالمائة لأنشطة إنتاج السلع، 23 بالمائة لأنشطة البناء، الأشغال العمومية والري، والأنشطة السياحية، و26 بالمائة لباقي الأنشطة؛
- تأسيس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية؛
- تعديل الرسم على المحلات مهما كانت طبيعة نشاطها؛

- تعديل تعريفة الرسم على السيارات الجديدة، حيث تذهب 15 بالمائة من قيمة الرسم لميزانية الدولة؛
- فرض رسم جديد على مصنوعات الذهب، البلاتين والفضة؛
- رسم طابع جبائي على شهادات البيطرية بقيمة 1000 دج تذهب لخزينة الدولة؛
- رسم سنوي على السكن؛
- بالإضافة إلى مضاعفة غرامات التأخير والبضائع المغشوشة؛
- تحديد الرسم على القيمة المضافة لبعض المنتجات؛
- تأسيس رسم خاص على عمليات التوطين المصرفي؛
- تجميع بعض الحسابات الخاصة؛

أما قانون المالية لسنة 2016 فقد تضمن هو الأخر تعديلات لعلى أهمها تخفيض الإنفاق العام بنسبة 8.8 بالمائة عن سنة 2015، وكذا تضمين بعض المواد التي تسمح للدولة بتنويع إيراداتها وتخفيض حجم نفقاتها، حيث يمكن تناولها في النقاط التالية: [17]

- إجبارية إعادة إستثمار 30 بالمائة من حصة الإمتيازات بالنسبة للمشاريع التي تستفيد من خفض أو إلغاء الضريبة على أرباح الشركات؛
- زيادة في تعريفة قسيمة السيارات، تخصص 50 بالمائة منها إلى ميزانية الدولة؛
- رفع رسم طابع جواز السفر إلى 12000 دج؛
- تأسيس رسم على المنتوجات البترولية لصالح ميزانية الدولة؛
- رسم ثابت على خدمة الكهرباء بقيمة 25 دج؛
- تعديل هيكلة الوضعية التعريفية الفرعية وكذا الرسوم الجمركية؛
- تأسيس أتاوة سنوية على سفن صيد المرجان بقيمة 150000 دج؛
- رفع أتاوات الخاصة بإستغلال الموارد المائية، الثروة الغابية؛
- دمج وإقفال بعض الحسابات الخاصة في الميزانية؛
- فتح حساب خاص موجه للصندوق الخاص لترقية الصادرات.

**الخاتمة:**

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية وحيوية في الإقتصاد العالمي، ومع ظهور التكامل والإندماج في الأسواق العالمية وزيادة وتيرة الإنتاج بفعل العولمة، بدأت الإعتمادية وعدم الإستقلالية للموارد الأولية تظهر، وإرتبطت بعض الإقتصاديات بهذا المورد، وعلى مدار أكثر من نصف قرن بدأت تظهر تذبذبات في أسعاره نتيجة العديد من العوامل، هذه التذبذبات سرعان ما تحولت إلى أزمات نتيجة إستمرارها وتداعياتها على إقتصاد الدول، والجزائر هي الأخرى لم تكن بمنأى عن هذه الأزمات، فالأزمة الأولى في السوق النفطية كانت تداعياتها إيجابية لأنها إرتبطت بإرتفاع الأسعار، غير أن أزمة 1986 والأزمة الحالية كانت تأثيراتها سلبية نتيجة الإنهيار الكبير والمستمر لأسعار النفط.

و يمكن تقديم **النتائج المتوصل** لها من خلال هذه الدراسة في التالي:

- تتعرض أسعار النفط لتغيرات الدورية وغالبا ما تكون هذه التغيرات عنيفة وقوية إي تستمر على مدار 3 إلى 5 سنوات؛
- توجد العديد من المحددات التي تؤثر على أسعار النفط، مثل المحددات الإقتصادية: العرض والطلب، المحددات الجيوسياسية: الصراعات العسكرية والحروب التجارية، المحددات التكنولوجية: تعاظم دور المشتقات المالية، وبروز مصادر جديدة للطاقة؛
- يلعب النفط دور هام في بعض الإقتصاديات ومن بينها الجزائر حيث يمثل حوالي 40 بالمائة من الإيرادات الإجمالية للدولة، 97 بالمائة من إجمالي الصادرات، ورغم كون النفط ثروة غير مستدامة إلا أن الجزائر حققت فوائض مالية كبيرة؛
- إن أزمة إنهيار أسعار النفط الحالية كانت بسبب إجتماع العديد من العوامل لعى أهمها: ضعف الطلب العالمي نتيجة إنخفاض النمو في بعض الدول الناشئة، التصدع في مواقف منظمة الأوبك والتباعد في وجهات النظر بين بعض دولها، الظفرة التكنولوجية خاصة مع بداية إستغلال النفط الصخري والوقود الحيوي؛
- لقد كان تأثير إنهيار الأسعار على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر كبير، خاصة على الأرصدة التجارية – ميزان التجاري– وكذا ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تأكل إحتياطي الصرف الأجنبي وإنخفاض قيمة العملة؛
- لقد سارعت الجزائر إلى إيجاد حلول لتجاوز التراجعات الكبيرة في الإيرادات من خلال: فرض بعض الضرائب والرسوم الجيدة، الإعتماد على الجباية العادية، محاربة السوق الموازية ودمجها في الإقتصاد، محاربة التهرب الضريبي؛
- فرض بعض التدابير الحمائية كأداة لتخفيض فاتورة الواردات مثل العودة لرخص الإستيراد.

**التوصيات:**

من خلال ما تم ذكره سابقا يمكن تقديم توصيات الدراسة في النقاط التالية:

- العمل على تنويع الصادرات وإزالة القيود خاصة المتعلقة بتمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- تشجيع الإنتاج والإستثمار المحلي خاصة في المواد الأساسية لتقليل من فاتورة الواردات؛
- تشجيع الإعتماد على الطاقات المتجددة في الإستهلاك المحلي؛
- إيجاد بدائل لتغطية العجز في الميزانية؛
- ترشيد النفقات خاصة فيما يتعلق بسياسات الدعم؛
- التوجه نحو السوق المالية في عملية تمويل الإستثمارات؛
- مراجعة إتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية خاصة في الشق التجاري منها.

**التهميش والإحالات:**

[1] James.D. Hamilton, **Historical Oil Shocks, Handbook of major events in economic history**, Rowtledge Taylor and francis groupe, new York, USA, 2013, p 239.

[2] Nouriel Roubini, Brad Setsu, **The effects of the recent oil prices shock on the US and global economy**, Stern school of business, new york university, USA, 2014, p6.

[3] Dermot Gately, **Lessons from the 1986 oil collapse**, Brookings papers on economic activity, brookings inst, Vol 2, USA, 1986, p 242.

[4] John A. Tatom, **The Macroeconomic effects of the recent fall in oil prices**, review of macroeconomic, fedral reserve bank of St. Louis, USA, 1987, p39.

[5] Nouriel Roubini, Brad Setsu, op. cit, p 11.

[6] قحطان عبد سعيد، **الأزمة المالية الأسيوية 1997، الأزمة المالية 2008، الأسباب والأثار والدروس المستفادة "دراسة مقارنة"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 21، 2009، ص ص: 14-15.

[7] Olane Rufus Ayodeji, **oil price volatility and global financial crisis**, 9th global conference on business and economic, Gambridge university, UK, 2009, p9.

[8] Xun Zhang et All, impact of financial crisis of 2007 – 2008 on crude oil price, computational science, 9th international conference Boton rouge, ICCS 2009, L.A, USA, 2009, p 643.

[9] John Baffes et All, **The great plunge in oil prices : causes, consequences and policy responses**, policy research note, world bank groupe, USA, 2015, p11.

[10] Ibid, p 13.

[11] وزارة الطاقة، **حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013**، المديرية العامة للإستراتيجية والإقتصاد والتنظيم، وزارة الطاقة، الجزائر، 2014، ص 7

[12] نفس المرجع السابق، ص 26.

[13] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، افريل 2008، ص 13.

[14] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص ص: 8 -9.

[15] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 2000-02**، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، العدد 37، 28 جوان 2000، ص 7.

[16] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الأمر رقم 15-01**، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، العدد 40، 23 جويلية 2015.

[17] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 15-18**، المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، العدد 72، 2السنة الخمسون، 30 ديسمبر 2015.



View publication stats